

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٣٩٨**

الأربعاء، ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد ما جاوشو	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إثيوبيا	السيد أمدي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	(بوليفيا (دولة – متعددة القوميات))	السيد يورنتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	غينيا الاستوائية	السيد إيسونو مبينغونو
	فرنسا	السيد ميشون
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيد فان أوستيروم
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2018/1002)







رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/1003)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا (S/2018/1002)

رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إلى رئيس مجلس الأمن (S/2018/1003)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جيبوتي وإريتريا والصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروضة على أعضاء المجلس الوثيقة S/2018/1010 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1002 التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا. كما أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/1003، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من رئيس لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، بولندا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بيرو، السويد، الصين، غينيا الاستوائية، فرنسا، كازاخستان، كوت ديفوار، الكويت، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اتخذ مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أرحب بزملائنا من جيبوتي وإريتريا والصومال.

وأود أن أشكر أعضاء المجلس على تأييدهم بالإجماع للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). يقضي القرار برفع الجزاءات عن إريتريا. وينص على استمرار دعم المجلس للجهود من أجل تعزيز السلام والأمن في الصومال.

إن الاتفاق على رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا يقر بالتحسن في السلام والأمن الإقليميين والخطوات الإيجابية التي اتخذتها إريتريا لتلبية طلبات مجلس الأمن، ومن الصواب أن نعيد النظر في تلك التدابير في ضوء هذه التطورات. ومن الصواب أيضا أن نواصل الحث على إجراء حوار بين إريتريا وجيبوتي بشأن

المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال وبشأن تسوية نزاعهما على الحدود. ونتطلع إلى استمرار الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين ونحن على استعداد لتقديم المساعدة.

وفيما يتعلق الصومال، ندين بأشد العبارات الهجمات المروعة التي وقعت في مقديشو يوم الجمعة. من الواضح أن حركة الشباب لا تزال تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في الصومال والمنطقة. إن هذا القرار يؤكد دعمنا الكامل للسلطات الصومالية في جهودها الرامية إلى التصدي لهذا التهديد. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز حتى الآن بشأن الإصلاح الأمني. ومن الضروري الآن إحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هيكل الأمن الوطني والاستفادة على نحو كامل من القوات الصومالية الإقليمية المتكاملة لتحقيق انتقال ناجح للأمن يقوده الصومال. وتنسيق المشاركة الدولية سيظل أساسيا. كما نتطلع إلى مزيد من التعاون بين السلطات الصومالية وفريق الخبراء الذي أعيد تشكيله بشأن تنفيذ حظر توريد الأسلحة.

أعتقدأن البلدان المعنية والمنطقة تستحق التهنئة على الخطوات الهامة التي اتخذتها وهو ما جعل هذا القرار ممكنا اليوم. وهذا لا يشكل خطوة بالغة الأهمية بالنسبة لبلدان المنطقة فحسب، بل أعتقد أنه يرسل أيضا إشارة مفيدة أوسع نطاقا إلى المجتمع الدولي مفادها أنه إن اتخذت الخطوات الصحيحة، يمكن حينها رفع الجزاءات. ويسر المملكة المتحدة أن تواصل تقديم دعمها الكامل للسلطات الصومالية والسلطات الجيبوتية والإريترية ولجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا وفريق الخبراء في الجهود الرامية إلى دعم تحقيق السلام والاستقرار.

السيد أمدي (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أرحب بالسفير أبوكر ضاهر عثمان، الممثل الدائم للصومال، والسفير محمد سياد دواله، الممثل الدائم لجيبوتي، والسيد أمانويل جيورجيو، القائم بالأعمال بالنيابة لإريتريا.

أرحب بدون تحفظ باتخاذ القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). ونعرب عن تقديرنا الكبير للمملكة المتحدة على جهودها بصفتها القائمة على الصياغة في تيسير المفاوضات بشأن القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، وجميع أعضاء مجلس الأمن على التصويت تأييداً للقرار. إننا نؤيد القرار الذي صاغته المملكة المتحدة تأييدا كاملا، ونعتقد أنه متوازن ونتيجة لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه في المفاوضات خلال الأيام القليلة الماضية. ونشيد بالدور الذي يضطلع به فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا واللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، اللذين قاما بعمل كبير في دعم السلام والأمن في منطقة القرن الأفريقي.

لقد تغير كامل مسار التنمية المستقبلية في منطقتنا دون الإقليمية تغيرا جذريا في الأشهر الأخيرة. فبلدان المنطقة فتحت صفحة جديدة في تطبيع العلاقات، مما أدى إلى علاقات تجسد حقا الروابط التاريخية والعريقة بين شعوبنا. وقد أثر هذا بالفعل بشكل كبير على عمل اللجنة ونظام الجزاءات ككل. كما أن له أهمية كبرى بالنسبة للسلم والاستقرار الإقليميين والدوليين.

لقد اتخذنا هذا القرار اليوم في وقت يتكشف فيه تطور تاريخي كبير في منطقة القرن الأفريقي. إن فالانفراج الناشئ عن التقارب بين إثيوبيا وإريتريا يؤدي بالفعل إلى نتائج إيجابية شاملة وغير مسبوقة، ويغير بشكل كبير المشهد السياسي لمنطقة القرن الأفريقي وخارجها. ومن المناسب جدا أن يتخذ مجلس الأمن هذا القرار الحاسم في الوقت الذي تفتح فيه بلدان المنطقة صفحة جديدة في علاقاتها.

تتمتع منطقة القرن الإفريقي بإمكانات هائلة للازدهار وتحقيق التنمية المشتركة، شريطة أن يكون هناك سلام واستقرار دائمان. وسيساعد قرار المجلس اليوم على الاستفادة من الفرص التي نوفرها الآن لتحويل المنطقة إلى منطقة سلام ورخاء وبدء حقبة جديدة تسودها الصداقة بين جميع بلدان المنطقة. وانطلاقا

من هذا الاقتناع، قدم رئيس وزراء بلدي في تموز/يوليه الماضي، طلبا رسميا إلى الأمم المتحدة من أجل رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا. ولذلك فإننا سعداء جدا بأن المجلس قد استجاب اليوم برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا.

ومن جانبنا، فإننا ملتزمون التزاما كاملا بإقامة تعاون سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني، على نحو أوثق من أي وقت مضى، مع جميع شعوب منطقة القرن الأفريقي وحكوماتها. وسيصب هذا في مصالح شعوبنا ويمضي بها قدما، وسيكفل تحقيق السلام والتنمية والتعاون الإقليمي.

إن رفع نظام الجزاءات المفروض على إريتريا لا يعني بالطبع أن المنطقة خالية من التحديات. فما زلنا نواجه مشاكل تتطلب بذل الجهود والعزم على إيجاد الحلول. وما زلنا بحاجة إلى المساعدة والدعم الجاد من المجتمع الدولي. ولكننا، من جانبنا، عازمون على تسريع وتيرة الجهود التي تُبذل لإنشاء منطقه يسود فيها السلام والتنمية والديمقراطية والوئام. ونحن على ثقة بأن المجتمع الدولي سيقف متضامنا لدعمنا ونحن نواصل المضي قدما نحو تحقيق قدر أكبر من السلام والاستقرار والتكامل الاقتصادي في منطقة القرن الأفريقي.

ومن المشجع أيضا أن نلاحظ إلى أي مدى وصل الصومال في السنوات الأخيرة. وفي الوقت نفسه، لا تزال إعادة البناء والإعمار في البلد تتطلب المشاركة والدعم المستمرين. لقد بلغ الصومال مرحلة هامة بالفعل في توطيد مؤسسات الدولة، ولكن حركة الشباب لا تزال تمثل التحدي الأكبر، إذ إنها قادرة على إحداث دمار في الصومال وخارجه.

ولا تزال الحالة الأمنية متقلبة، ولا تزال حركة الشباب تشكل خطرا جسيما على السلام والأمن في الصومال والمنطقة ككل. وقد أودت سلسلة الهجمات الفتاكة بالقنابل يوم الجمعة الماضي بحياة أكثر من ٥٠ من المدنيين الأبرياء وجرحت كثيرين آخرين. وهي تجسيد للتهديد المستمر الذي تشكله هذه الجماعة. وتؤكد على أهمية القيام بكل ما هو ممكن للتقليل إلى أدنى حد من حصول حركة الشباب على الأسلحة والأموال، وكذلك ضرورة السيطرة على أنشطتها.

ومن الأهمية بمكان في هذه المرحلة الحرجة ألا يتم صرف الانتباه عن العملية الحالية إذ تستعد الحكومة الانتقالية للانتخابات البالغة الأهمية التي ستجري في ٢٠٢٠. ويجب أن يواصل المجلس تقديم أوفى قدر ممكن من المساعدة في الحفاظ على الحكومة والعملية الانتقالية. ويجب تفادي خطر أن نشهد انعكاسا لمسار المكاسب التي تحققت حتى الآن. فقد تم تحقيق هذه المكاسب بتضحيات هائلة قدمها الصوماليون وغيرهم في المنطقة.

وأخيرا، ستستمر إثيوبيا في المشاركة عن كثب وبصورة بناءة وبطريقة قائمة على المبادئ في جميع الجهود الرامية إلى تسوية المسائل المعلقة بحسن نية.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): نرحب باتخاذ القرار ٢٣٨١ (٢٠١٧) صباح اليوم.

لقد غيّرت التطورات الهامة والتاريخية في منطقة القرن الأفريقي التي شهدناها خلال العام الماضي، والتي أطلقتها المصالحة الإريترية – الإثيوبية، الديناميات في المنطقة وفتحت صفحة جديدة من السلام والتعاون. و الأساس الذي تستند إليه التدابير التقييدية المفروضة ضد إريتريا، التي اعتمدت قبل عقد من الزمان تقريبا، لم يعد موجودا. ولهذا السبب أيدنا القرار. ومن الضروري أن يواصل مجلس الأمن دعم القرارات الشجاعة التي اتخذها القادة في المنطقة، إذ سيكون لهذه التطورات آثار إيجابية وبعيدة المدى على منطقة القرن الأفريقي الكبرى وخارجها. وكما ذكر الأمين العام في خطابه أمام الجمعية العامة، فعلى الرغم مما يتسم به عالمنا من فوضى وارتباك، فإن هناك أيضا رياح أمل تهب في جميع أنحاء العالم (انظر A/73/PV.6).

وتمثل التطورات في منطقة القرن الأفريقي فرصة متميزة وواعدة لتحقيق ليس الاستقرار في المنطقة فحسب، لكن أيضا إتاحة المجال أمام بلدانها وشعوبها لجني منافع التعاون السياسي والاقتصادي والاجتماعي التي ستأتي لاحقا. وهي توضح الكيفية التي يمكن بها للتعاون الإقليمي أن يؤدي إلى طيوي صفحة الحرب والنزاع. و لا يزال ينتظرنا عمل شاق من أجل تحقيق الإمكانات الكاملة لفوائد السلام. وعلينا أن نقدم دعمنا الكامل في اغتنام الفرص لمعالجة الشواغل المتبقية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالقرار الذي اتخذه الأمين العام مؤخرا بتوسيع نطاق ولاية المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان لتشمل تغطية منطقة القرن الأفريقي. وسوف يعزز ذلك القرار قدرة الأمم المتحدة على دعم وتيسير المزيد من التطورات الإيجابية من حيث السلام والأمن، وحقوق الإنسان والاستقرار والتنمية في نهاية المطاف، تحقيق النمو الاقتصادي والرفاه.

وفيما يتعلق بالصومال، لا يزال نظام الجزاءات القائم يؤدي دورا حاسما في دعم الجهود الدولية الرامية إلى دحر حركة الشباب، عن طريق منع تدفق الأسلحة غير المشروعة ومنع الحركة من جمع الأموال، بينما تتيح المجال في الوقت نفسه للبناء الهام للقوات الوطنية الصومالية، إذ يستعد الصومال لتولي المسؤولية عن استتباب الامن فيه على نحو أكبر. إن دعمنا القوي والمتواصل لعمليات بناء الدولة وبناء السلام في المنطقة الصومالية سيكون أمرا بالغ الأهمية، ويجب علينا أن نواصل المسيرة إلى جانب الشعب الصومالي في الحفاظ على الزخم وتعزيز ما تم تحقيقه بالفعل.

السيد عمروف (كازاخستان): أولا، نود أن نشكر وفد المملكة المتحدة على صياغة القرار الهام جدا اليوم (القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨))، كما نرحب بممثلي جيبوتي وإريتريا والصومال في القاعة.

ونود أن نسلط الضوء على أن هذا العام قد شهد تطورات إيجابية جديرة بالترحيب ولم يسبق لها مثيل في منطقة القرن الأفريقي. ففي الأشهر القليلة الماضية، شهدنا التقارب التاريخي بين بلدان المنطقة، بقيادة الرؤية العظيمة والإرادة السياسية الحازمة لقادتها. واليوم نرى النتائج المثمرة للخيارات الشجاعة التي تتبعها دول المنطقة لطي صفحة حقبة من التوترات والنزاعات والمنافسات الطويلة الأمد، وبدلا من ذلك، تمهد السبيل لعهد جديد من التعاون السلمي والمنافع المتبادلة.

إننا نشارك المجتمع الدولي الاعتراف والإشادة بالجهود التي تبذلها القيادة الجديدة في إثيوبيا للشروع في تشجيع دينامية بناءة واستشرافية على الصعيد الإقليمي، بهدف تمكين دول المنطقة من المضي قدما نحو بناء مستقبل سلمي ومزدهر طال انتظاره. وأظهرت بلدان القرن الأفريقي قدرات قوية والتزاما بإيجاد حلول للمشاكل الإقليمية. وفي حين نشيد بسرعة التقدم الذي يجري إحرازه، فإننا ندرك المخاطر فضلا عن التحديات والعقبات التي تنتظرنا في الأعمال المتعلقة بتحقيق السلام الدائم والازدهار في المنطقة.

ومن الأهمية بمكان أن تدعم الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشكل ذي مغزى التغييرات الهائلة التي تحدث بسرعة. فلا شك أن لها تداعيات بعيدة المدى على أمن المنطقة الواسعة ورخائها، ويجب أن نضمن توطيد هذه المكاسب. وفي ذلك الصدد، نرحب بقرار الأمين العام توسيع نطاق ولاية المبعوث الخاص إلى السودان وجنوب السودان لتشمل تغطية منطقة القرن الأفريقي أيضا. وسيمكننا توثيق التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية من الاستفادة من الخطوات الواسعة الأخيرة التي اتخذت من أجل إحلال السلام والأمن وتعزيز الاستراتيجيات دون الإقليمية لمعالجة المسائل المتعلقة بتحقيق الأمن والتنمية. وتشكل الدبلوماسية والوساطة وبناء الثقة والحوار، بالترافق مع الاستثمارات في التنمية، السبل الأكيدة لتسوية المنازعات القائمة بين البلدان. ونرحب بالتواصل بين جيبوتي وإريتريا ونشجعهما

على الانخراط في المزيد من الجهود لتسوية التحديات المتبقية في علاقاتهما الثنائية.

وفيما يتعلق الصومال، فإننا ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقديشو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ونعرب عن عميق تعاطفنا وتعازينا لأسر الضحايا ولشعب الصومال وحكومته. إن ذلك العمل المروع من أعمال العنف يذكرنا بهشاشة الحالة في الصومال وبأهمية بذل كل الجهود للحفاظ على استقراره الذي تحقق بشق الأنفس. وإلى جانب ذلك، يسرنا غاية السرور أن يكون بوسعنا الاعتراف بالإنجازات التي حققتها الحكومة الاتحادية في جهودها لإعادة بناء دولتها التي مزقها النزاع. ونثني على خطة الإصلاح الشاملة لقيادة الصومال وعلى رؤيتها من أجل للتنمية وندعمهما. ونود أن نؤكد على أهمية استمرار وتنسيق الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لعمليات الإنعاش والاستقرار في الصومال، بما في ذلك عن طريق معالجة الأسباب الجذرية للأزمة.

لقد صوتت كازاخستان اليوم مؤيدة لاتخاذ القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، استنادا إلى عزمها واقتناعها الخاص فيما يتعلق بتحقيق السلام والازدهار في أفريقيا. إن كازاخستان، بصفتها رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، تشرفت بكونها جزءا من النتائج الإيجابية لجلسة المجلس اليوم، وهي مسرورة على وجه الخصوص لإسهامها في العملية السلمية في القرن الأفريقي. ونؤمن إيمانا قويا بأن بوسع التقدم الذي أحرز مؤخرا في القرن الأفريقي أن يكون مثالا يحتذى فيما يتعلق بالنزاعات في أنحاء أخرى من أفريقيا وبقية العالم.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في البداية، أود أن أهنئ قيادة إريتريا وشعبها على السواء برفع الجزاءات التي كانت المفروضة من مجلس الأمن. لقد قلنا منذ فترة طويلة إن القيود الدولية المفروضة على إريتريا غير ذات صلة بالموضوع. وطوال كل هذه الأعوام لم تقدم أدلة مقنعة على دعم أسمرا للقوى الهدامة في المنطقة، وفي أعقاب التغييرات التي حدثت في القرن الأفريقي، فإن تصنيف النزاع بين جيبوتي وإريتريا بأنه يشكل تهديدا للسلام والأمن كان قد عفا عليه الزمن أيضا. ونأمل أن يكون اتخاذ المجلس اليوم للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) مرحلة هامة في أعمال تعزيز علاقات الصداقة وحسن الجوار في المنطقة. وليس من قبيل المبالغة القول إن المجلس مدين لإثيوبيا ولرئيس وزرائها، السيد أبيي أحمد، الذي أسهمت إجراءاته الجريئة والحاسمة بقدر كبير في ضمان نتيجة التصويت اليوم.

وبطبيعة الحال، فإن القرار لن يعالج جميع مشاكل المنطقة المزمنة بضربة قاضية واحدة، إن سمح لي بصياغة العبارة. ونأمل بصفة خاصة أن يكون القرار حفازا للتشجيع على تطبيع العلاقات بين إريتريا وجيبوتي. ولكننا، في الوقت نفسه، نعتقد أن العمل المتعلق بتسوية جميع المسائل المعلقة بين البلدين يعود إلى الدبلوماسية الثنائية. وإذا لزم الأمر، يمكن للطرفين أن يستخدما المساعي الحميدة التي يبذلها الوسطاء وغيرها من الآليات الدولية المنشأ لهذا الغرض. وفي ذلك الصدد، نعتبر أن طلب تقديم التقارير بشكل منتظم، وما يبعث على منتهى الدهشة، والتقارير غير المحددة المدة الذي تفرضه مجموعة من البلدان يبدو مفرطا بصورة بشعة.

ونشعر بالأسف لأن معدي القرار أدرجوا أحكاما تؤكد على أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس معيار منفصل لفرض الجزاءات، بالرغم من كون ذلك مشمولا في إطار المعايير الراهنة للإدراج في القائمة. وأود أن أذكر المجلس مرة أخرى بأن المسائل المتصلة بالجزاءات منظمة بوضوح بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتعلق بوجود أخطار تهدد السلام والأمن الدوليين. إن أي تفسير أوسع لذلك الموقف ينطوي على خطر فقدان فعالية أدوات الجزاءات، وما هو

أسوأ من ذلك، أهميتها. وفيما يتعلق بالبلدان الأخرى الخاضعة للجزاءات، أوضحنا مرارا وتكرارا الآثار السلبية التي تحدثها تلك العمليات على أعمال المجلس. وأود أن أؤكد مرة أخرى على أن هذه المسألة ليست جزءا من اختصاصنا المباشر. وإذا أردنا أن نناقش المسائل، فإن لدينا مجلس حقوق الإنسان ولجنة وضع المرأة. وينبغي أن نحترم تقسيم العمل المناسب في ذلك الصدد.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة بتقارب إريتريا مع جيرانها. ونشعر بالتشجيع من التزامها المعلن بالانخراط مجددا في مسعى لإرساء السلام الدائم والتعاون الإقليمي ولفتح الباب أمام إعادة إدماجها. وهذه لحظة تاريخية وفرصة كبيرة للقرن الأفريقي. ولكن هناك الكثير مما ينبغي عمله، ولا سيما في معالجة المسائل المتعلقة بالتصرف في القوات الجيبوتية المفقودة والوضع النهائي للحدود بين جيبوتي وإريتريا.

ونعتقد أن التواصل بين البلدين مؤخرا يشير بقوة إلى أن إرادتهما السياسية وعزمهما من القوة بما يكفي للتوصل إلى حل، بدعم من المجتمع الدولي. ونشعر بالارتياح لموافقة المجلس على القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، الذي يولي اهتماما خاصا لأهمية ضمان أن تتابع إريتريا وجيبوتي التزاماتهما بتسوية هذه المسائل، وسنواصل مناشدة جميع الأطراف التعاون من أجل التوصل إلى نتيجة مرضية. وتقدم الولايات المتحدة دعمها لرفع الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة على إريتريا استنادا إلى عدم وجود أدلة حاليا تربط إريتريا بحركة الشباب. ونقدر الجهود التي تبذلها اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، وجهود فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا، للاضطلاع بولايتيهما في ذلك الصدد.

ونؤيد بقوة تجديد ولاية لجنة الجزاءات لكي تركز على الصومال. ولا شك أن الصومال أحرز تقدما كبيرا على مدى العقد الماضي، إلى حد كبير بسبب الدعم المقدم من الشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي ككل. بيد أن القدرات الصومالية، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ القيود المتبقية على الأسلحة والحظر المفروض على تجارة الفحم الصومالي، لا تزال محدودة بسبب الظروف الأمنية في البلد، والفساد، وتفاوت التقدم المحرز في مجال الحوكمة. ونحن على ثقة بأن فريق الخبراء المعني بالصومال سيظل يعمل بجدية للوفاء الصادق بولايته، لا سيما فيما يتعلق بالتحقيقات الشاملة وتقديم التقارير.

وستواصل الولايات المتحدة دعم الصومال في جهوده لتحقيق استقرار البلد من أجل شعبه، بما في ذلك بكفالة أن يتخذ المجتمع الدولي جميع التدابير المناسبة للحفاظ على سلامة نظام الجزاءات.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): تحيط فرنسا علما باتخاذ المجلس بالإجماع للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). ومن البداية قدمت فرنسا الدعم الثابت لعملية التقارب المستمرة في منطقة القرن الأفريقي. إن هذا تطور تاريخي، يتيح فرصا غير مسبوقة لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة. ولذلك تود فرنسا أن تشيد بالقرار الشجاع الذي اتخذه السيد أبيي أحمد، رئيس وزراء إثيوبيا، الذي بدونه ما كان لهذه التطورات أن تكون ممكنة.

ومن مسؤولية مجلس الأمن دعم هذه التطورات في منطقة القرن الأفريقي، بما في ذلك برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا. وبالرغم من ذلك، فإننا نعتقد أنه لا يزال لمجلس الأمن مطالب مشروعة فيما يتعلق بإريتريا. أولا وقبل كل شيء، يجب أن تتعاون السلطات الإريترية مع المجلس، بالنظر إلى أن فريق الخبراء المعني الصومال لم يتمكن من زيارة إريتريا منذ عام ٢٠١١. وقبل كل شيء، على إريتريا أن تقدم أدلة ملموسة على أنها تريد أن تعمل مع جيبوتي من أجل تسوية المسائل المتعلقة بالنزاع الحدودي بين البلدين والمتعلقة بأسرى الحرب الجيبوتيين، وفقا لأحكام القرار ٢٣٨٥ (٢٠١٧). ولا تزال هاتان المسألتان

بدون حل، على نحو ما يعترف به القرار الذي اتخذناه اليوم. وفي ذلك السياق، وفي حين ترحب فرنسا بالاجتماع الذي عقد في جدة في أيلول/سبتمبر بين رئيسي جيبوتي وإريتريا، فإننا نتوقع الآن أن يؤدي ذلك الاجتماع إلى إحراز تقدم ملموس على أرض الواقع وقطع التزام بالمضي قدما معا.

وفي هذا الصدد، نرى أنه من المهم للغاية ضمان ألا يُترك أي بلد من بلدان المنطقة على الهامش في خضم الحالة الآخذة في التطور في القرن الأفريقي. ولذلك، ترحب فرنسا بحقيقة أن مجلس الأمن يلتزم، بموجب هذا القرار، برصد التطورات في العلاقة بين إريتريا وجيبوتي على نحو منتظم من أجل دعم السلام والاستقرار والمصالحة في القرن الأفريقي. ونحن، بطبيعة الحال، على استعداد للعمل بالتنسيق مع جميع الجهات المعنية في المنطقة للإسهام في تعزيز هذه الدينامية الإقليمية.

وفيما يتعلق بالصومال، ترى فرنسا أن نظام الجزاءات لا يزال بالغ الأهمية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والفحم الصومالي، الذي يغذي حركة الشباب الإرهابية، التي تظل التهديد الرئيسي لأمن الصومال. وأود، في هذا الصدد، أن أعرب عن تعازي فرنسا للسلطات الصومالية ولأسر ضحايا الهجمات الإرهابية المروعة التي شهدتها مقديشو يوم الجمعة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وأود أن أشير أيضا إلى أن نظام الجزاءات المفروض على الصومال يهدف في المقام الأول إلى دعم الحكومة الاتحادية الصومالية في كفاحها ضد الإرهاب. إذ تُمكنها الإعفاءات من حظر توريد الأسلحة التي ينص عليها نظام الجزاءات من الحصول على العتاد الذي تحتاجه لمكافحة الجماعات الإرهابية، بدعم من شركائها الدوليين. ولذلك، فمن مصلحة الحكومة الاتحادية الصومالية مواصلة التعاون الفعال مع فريق الخبراء المعني بالصومال.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ترحب بولندا باتخاذ المجلس للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) الذي يجدد التدابير المتعلقة بالصومال لمدة سنة ويرفع نظام الجزاءات المفروض على إريتريا. ونود أن نشكر المملكة المتحدة على إدارتها البناءة والفعالة للمفاوضات بشأن هذه الوثيقة.

وندرك أهمية نظام الجزاءات في حالة الصومال، حيث تتأهب الحكومة الاتحادية لتولي المسؤولية الكاملة عن أمن البلد، وحيث لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار. ويحدونا الأمل في أن يساعد تجديد التدابير على الحد من سبل حصول حركة الشباب على الأسلحة والتمويل وتعزيز جهود الحكومة الرامية إلى بناء الدولة.

وتذكيراً بما أكدناه في مناسبات عديدة خلال الأشهر الأخيرة، ترحب بولندا بالتطورات التي يشهدها القرن الأفريقي، ولا سيما التقارب بين إثيوبيا وإريتريا والدينامية الإيجابية بين إريتريا وجيبوتي. ونعتقد أن الجزاءات ليست عقوبة وإنما أداة من أدوات السياسة العامة وأنها ينبغي أن تخضع للاستعراض بشكل دوري وأن تُكيّف مع الحقائق الجارية على أرض الواقع. وتماشيا مع هذا النهج، أيدنا رفع نظام الجزاءات المفروض على إريتريا. ويحدونا الأمل في أن تجعل الأحداث الأخيرة المشجعة تحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء المنطقة أمرا ممكنا. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتابع عن كثب تطبيع العلاقات بين إريتريا وجيبوتي وأن يكون على استعداد لدعم جهود البلدين الرامية إلى حل خلافاتهما بالطرق السلمية.

السيد فان أوستيروم (هولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود، في البداية، أن أرحب بزملائنا من جيبوتي والصومال وإريتريا في المجلس.

تلتزم مملكة هولندا التزاماً قوياً وطويل الأمد بالسلام والتنمية في القرن الأفريقي. ولذلك، صوتنا اليوم مؤيدين للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). ونعتبر قرارنا بمثابة تقدير للتطورات الإيجابية التي شهدتها المنطقة.

إن اتفاق السلام المبرم بين إثيوبيا وإريتريا يمثل خطوة تاريخية. إذ يمهد الطريق لتحسين العلاقات الثنائية وتعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ونرحب بقرار إريتريا بدء العمل مع

المجتمع الدولي والسعي إلى توطيد اتفاق السلام. وهذه خطوات هامة، ونشجع إريتريا على الاستفادة من هذا الزخم لإعطاء دفعة لإصلاحات الحوكمة المحلية، بما في ذلك إصلاح الاقتصاد والخدمة الوطنية وإرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان. وندعو إريتريا، على وجه الخصوص، إلى التعاون على نحو أفضل مع الآليات الدولية، ولا سيما تلك المعنية بحقوق الإنسان.

ولا تعفي التطورات الإيجابية التي يشهدها القرن الأفريقي المجلس من مسؤوليته عن رصد التقدم المحرز عن كثب. ونشدد، بوجه خاص، على ضرورة اتخاذ خطوات ملموسة في إطار تطبيع العلاقات بين إريتريا وجيبوتي. ولذلك، فإننا نرحب بقرار المجلس إبقاءَ المسألة قيد نظره الفعلي من خلال طلب تقديم تقارير منتظمة بشأن هذه المسألة الهامة. ونشدد أيضا على أن تظل قرارات ومطالب المجلس الأخرى المتعلقة بإريتريا سارية. ويشمل ذلك قراره ٢٠٢٣ (٢٠١١) الذي يلزم إريتريا بالكف عن استخدام وسائل غير مشروعة لتحصيل الضرائب خارج إريتريا.

أخيرا، نرحب بتجديد تدابير الجزاءات المفروضة على الصومال بوصفها دعماً أساسيا للحكومة الصومالية في جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في الصومال. ونرحب على وجه الخصوص بإضافة معايير قائمة بذاتها للإدراج على لائحة الجزاءات لمرتكبي أعمال العنف الجنسي والجنساني. وينبغي أن يعلم أولئك الذين يرتكبون هذه الأفعال الشنيعة أن المجلس أظهر اليوم التزامه بالتصدي لهذه الممارسات.

في الختام، على غرار ما فعل الآخرون، فإننا ندين بأشد العبارات الهجمات الإرهابية المروعة التي وقعت في مقديشو يوم الجمعة الماضي.

السيد إيسونو مبينغونو (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): نود، بادئ ذي بدء، أن نشكر المملكة المتحدة على صياغة القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). كما نرحب بممثلي جيبوتي وإريتريا والصومال.

صوت وفد جمهورية غينيا الاستوائية مؤيدا للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) نظراً إلى الدينامية الجديدة التي نشأت في القرن الأفريقي، باستثناء استمرار التهديدات والفظائع المحتملة من جانب حركة الشباب الإرهابية، والتي يأخذها القرار في الاعتبار. وما فتئ وفد بلدي يتابع عن كثب الأحداث في القرن الأفريقي منذ بداية فترة الستة أشهر الراهنة. فهي تشكل بداية واقع جديد على صعيد العلاقات بين بلدان المنطقة. وقد أثبتت إثيوبيا وإريتريا أن المصالحة ممكنة، وأنها تعود على بلدان الجوار بمنافع أكبر بكثير من المواجهة. وتوصل البلدان إلى اتفاقات هامة حلت مسألة قديمة الأزل بينهما، مما نزع فتيل أحد أشد النزاعات المستعصية التي طال أمدها في أفريقيا.

لقد استؤنفت العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وإريتريا بعد فترة طويلة من الانقطاع، وهذه خطوة كبيرة جدا في جهودهما الرامية إلى حل خلافاتهما. واستُهل تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا عندما قام وزراء خارجية إثيوبيا والصومال وإريتريا بزيارة إلى جيبوتي، وتمّ تأكيد هذا الالتزام في وقت لاحق حين اجتمع رئيسا إريتريا وجيبوتي في المملكة العربية السعودية في أيلول/سبتمبر. وندرك أنه يجب على المنطقة أن تكون قادرة على الاستفادة إلى أقصى حد من إمكاناتها التي لا يمكن إنكارها؛ ولذلك، فمن المهم أن توحد بلدان المنطقة جهودها الرامية إلى تجنب التهديدات المشتركة، ولا سيما حركة الشباب. ونطلب أن تتم معالجة المسائل المعلقة، مثل تلك ذات الصلة بأسرى الحرب والمسائل الحدودية، انطلاقا من الروح الإيجابية التي يتسم به القرار المتخذ اليوم، ونشير هنا تحديداً إلى إريتريا وجيبوتي.

في الختام، فإن التعايش السلمي والأخوي بين الدول عامل حاسم، يجب أن يسود الساحة السياسية الدولية. ومن المهم للغاية ضمان التعايش السلمي في المنطقة، وهو ما ينبغي لجميع البلدان العمل على تعزيزه من أجل كفالة تنميتها بنجاح. وهذه هي الدينامية الجديدة التي قررت بلدان القرن الأفريقي تبنيها،

بقيادة إثيوبيا ورئيس وزرائها، آبي أحمد، وهي نفس روح القرار الذي اتخذناه للتو.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن امتنانه إزاء العمل الذي اضطلع به وفد المملكة المتحدة في صياغة القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، الذي اتخذناه للتو بالإجماع.

وإننا نرحب أيضا بممثلي جيبوتي والصومال وإريتريا في هذه الجلسة الهامة للغاية التي يعقدها مجلس الأمن.

وتتابع بوليفيا عن كثب تطور الأحداث في القرن الأفريقي. ونؤكد من جديد تقديرنا للنهج الجديد للتفاهم والتواصل بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، التي تبدأ مرحلة متجددة من السلام والصداقة التي نثق أنها ستعزز التعاون في المجالات الأساسية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبالطبع، الأمنية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن التقدم المحرز حتى الآن في المنطقة يجب أن ينعكس من خلال الالتزام بتدابير بناء الثقة بين الدول. ونعتقد أيضا أن التطورات الهامة التي تحدث في القرن الأفريقي تسلط الضوء على أهمية القيادة وأولوية السياسات، فضلا عن الحاجة إلى الحوار ودعم المجتمع الدولي.

لقد أكد وفد بلدي في مناسبات عديدة أن الجزاءات ليست غاية في حد ذاتها. ينص ميثاق الأمم المتحدة على أنه يجب تقييم الجزاءات فيما يتعلق بتطورات الحالة الميدانية بشكل عام. إن الحالة في الصومال هي حالة خاصة كان من الواضح فيها ضرورة رفع الجزاءات كأمر حتمي. وفيما يتعلق بالحالة في الصومال، يدين وفد بلدي أيضا بشكل قاطع الهجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرا في مقديشو. ونعرب عن قلقنا إزاء المخاطر التي تترافق مع استمرار وجود حركة الشباب في الصومال وفي المنطقة دون الإقليمية، والتهديد الذي يشكله وجود فصائل داعش، واستخدام تقنيات متطورة وهجمات غير متماثلة. وفي هذا الصدد، يثبت ذلك ضرورة أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي، وكذلك الشعب الصومالي نفسه، تقديم الدعم لعملية السلام والمصالحة السياسية.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نقدر أيضا اتخاذ القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) بالإجماع برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا، الأمر الذي يشهد على التقدم الإيجابي في اتجاه إرساء حوار بين إريتريا وجيرانها وتخفيف عام للتوترات في منطقة القرن الإفريقي بأكملها. ومع ذلك، نود التأكيد على أنه من المهم حل المسائل المعلقة مثل المسائل المتعلقة بالجنود المختفين والحدود بين جيبوتي وإريتريا. ويجب على المجلس تسليط الضوء على دور إثيوبيا في جميع التطورات الإيجابية في المنطقة. ولا تزال هناك تحديات كبيرة، مثل إرهاب حركة الشباب في الصومال والحاجة إلى إحراز تقدم سريع في تنمية المنطقة وتحسين مستويات معيشة سكانها. ولذلك، كان من المهم للغاية بالنسبة للمجلس والمجتمع الدولي عموما إقرار واعتماد قرارات تشجع المنطقة على مواصلة السير على طريق تحقيق السلام والمصالحة والتنمية.

السيد العتيبي (الكويت):سيدي الرئيس، في البداية، نود أن نتقدم بتعازينا الحارة للصومال الشقيق حكومة وشعبا بسبب ضحايا الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها مقديشو يوم الجمعة الماضي. لقد شهدت دول منطقة القرن الأفريقي تطورات سياسية إيجابية ملحوظة خلال الفترة الماضية حيث استطاعت حكومات وشعوب هذه الدول تجاوز الخلافات وطي صفحات الماضي المؤلمة، التي عاشتها أجيال عديدة ليستبشروا بمستقبل عنوانه الأمل لتحقيق الأمن والاستقرار الذي طالما تعطشت له هذه المنطقة. ونشيد بجهود زعماء كل من إثيوبيا وإريتريا والصومال وجيبوتي على تحقيق ذلك الإنجاز التاريخي الذي توج بالتوقيع على اتفاقية جدة للسلام في قمة القرن الأفريقي. ونرحب باعتماد القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) اليوم وقد صوتت الكويت مؤيدة له، انطلاقا من موقف الكويت الراسخ والثابت في السعي نحو تحقيق سلام عادل ودائم بالوسائل والطرق السلمية.

وإيمانا من الكويت بضرورة انتهاز الفرصة السانحة التي تمثلها عملية المصالحة التاريخية في منطقة القرن الأفريقي لفسح الطريق أمام تحقيق السلام المنشود. ورغبة منا أيضا في التوصل إلى صيغة توافقية تصب في نهاية المطاف في مصلحة شعوب هذه المنطقة، وتأخذ بعين الاعتبار حقوق دولها. وعلى هذا الأساس أيدت الكويت توجه المجلس نحو رفع الجزاءات عن إريتريا لتمكينها من القيام بدور مثمر في جهود إرساء الاستقرار في المنطقة إلى جانب جاراتها وخاصة تلك الجهود المبذولة في إطار تسوية خلافاتها العالقة مع جيبوتي. ونتطلع في هذا الصدد إلى تحقيق تطورات ملموسة بحلول موعد تقديم تقرير الأمين العام بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩ بشأن تلك المسألة مع مراعاة عدم إغفال عملية رفع الجزاءات على أحد الأهداف الرئيسية لجهودنا المشتركة والمتمثل في دعم ومساندة الصومال على تخطي التحديات التي يواجهها، وعلى رأسها التهديد الخطير الذي لا تزال حركة الشباب تشكله. إن الجزاءات تعتبر خطوة هامة أيضا بالنسبة لمجلس الأمن، وهي بمثابة رسالة من جانب المجتمع الدولي بأن الجزاءات لن تبقى إلى ما لا نهاية وأنها ليست أداة لمعاقبة الدول والشعوب، وأن المجلس يتفاعل مع التطورات الإيجابية وأنه عندما تنتهي أو تزول الأسباب التي فرضت من أجلها الجزاءات، فإن هذه الأداة المتاحة لمجلس الأمن لحفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق لن يكون هناك مبرر لاستمرارها.

وختاما، نود أن نشكر وفد المملكة المتحدة بصفته الدولة القائمة بالصياغة على تعاطيه الشفاف خلال المفاوضات.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

أولا وقبل كل شيء، تدين الصين الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الجمعة الماضي. ونعرب عن تعازينا وتعاطفنا بشأن الوفيات والإصابات الناجمة عن الهجوم. لقد اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، ورفع الجزاءات المفروضة على إريتريا ومدّد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢). وشهدنا خلال الأشهر القليلة الماضية، تغييرات إيجابية في الوضع في منطقة القرن الأفريقي واستمرار التحسن في العلاقات بين بلدان المنطقة. إن رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا من شأنه أن يفضي إلى جهود بلدان المنطقة لتحقيق السلام والتنمية والحفاظ على الزخم الإنمائي الإيجابي الحالي في المنطقة، الذي ترحب الصين به.

وفي هذه الأثناء، لا تزال منطقة القرن الإفريقي تواجه تحديات. وينبغي أن يواصل المجلس والمجتمع الدولي تقديم المساعدة البناءة في ضوء احتياجات بلدان المنطقة. ونأمل أن تغتنم البلدان المعنية في المنطقة بالفعل الفرصة المواتية الحالية لتعزيز الحوار والمشاورات والالتقاء في منتصف الطريق لحل المسائل بشكل صحيح. وآمل أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة الحكومة الصومالية في التركيز على تهديد حركة الشباب وتعزيز عملية المصالحة الوطنية في الصومال. والصين على أهبة الاستعداد لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي للقيام بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في بلدان منطقة القرن الأفريقي.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم سيدي الرئيس، على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. ونحن واثقون في قيادتكم ونتمنى لكم كل النجاح في أداء واجباتكم. وأود أيضا أن أشيد بسلفكم الممثل الدائم لدولة بوليفيا المتعددة القوميات، على قيادته الممتازة في توجيه أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إننا نهنئ شعب إريتريا بحرارة على تحمل المصاعب الناجمة عن نظام الجزاءات. ونرحب برفع الجزاءات المفروضة على إريتريا، ونود في الوقت ذاته أن نعترف بالجهود التي يقودها الرئيس

محمد عبد الله فارماجو فيما يتعلق بتطبيع العلاقة بين إريتريا وجيبوتي. ونأمل أن تنخرط الحكومتان بحسن نية في تسوية جميع المسائل المعلقة، وفقا للقانون الدولي. وقبل ستة وأربعين عاما، كان بلدي والصومال وقيادته غير متهاونين ويعملان بجد في جهودهما الرامية إلى تحقيق السلام المستدام، لا سيما في أفريقيا.

وقد نجح بلدي في النهوض بمفاوضات السلام وكفالتها أثناء الأزمة بين تنزانيا وأوغندا.

وعلى ذلك، فإن حكومة الصومال الاتحادية تتطلع إلى بداية فصل جديد من التعاون والشراكة مع جميع البلدان في منطقة القرن الأفريقي. وسنعمل معا على تعزيز الروابط التي أقيمت بين شعوب المنطقة. لقد ظلت حكومة الصومال الاتحادية تسعى علنا، منذ عام ١٩٩٢، إلى رفع الجزاءات المفروضة على بلدنا. ومن ثم، فإنني أود أن أثير النقاط التالية:

أولا، تشكل الجزاءات المفروضة على الصومال، التي عفا عليها الزمن، إحدى أقدم نظم الجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة على الإطلاق وبأوسع الولايات كذلك. ولم تنتهك الجزاءات وحدة الصومال الوطنية فحسب، بل إنها كذلك قوضت هدف سياسة الحكومة الاتحادية المتمثل في بناء جيش وطني صومالي. فعلى سبيل المثال، تسمح الفقرة الفرعية (أ) من المادة ١١ والفقرة الفرعية (ج) من الفقرة ١٠ لنظام الجزاءات للبلدان بأن توفر الأسلحة والذخيرة للسلطات الإقليمية الصومالية من دون إخطار الحكومة الاتحادية، الأمر الذي يؤدي إلى التحايل على موافقتنا على عمليات نقل الأسلحة هذه ويعيق إدارة المستخدمين النهائيين لتلك الأسلحة والذخائر.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الجزاءات معيبة من حيث المبدأ، فإنها لا تزال مفروضة على الصومال من دون تقييم لفعاليتها في تحقيق الهدف النهائي الذي ينشده المجلس. ونؤكد مرة أخرى على أهمية وجود معايير محددة بوضوح لرصد الرفع الكامل للجزاءات المفروضة على الصومال. وإذا لم تتخذ خطوات محددة وواضحة ويمكن التحقق منها، فستتقوض الحوافز على الامتثال لمطالب المجلس وستتقلص فعالية نظام الجزاءات بصورة كبيرة.

ثانيا، ما زالت الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، تشكل تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في الصومال. فقد شهدنا قبل عام مضى، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، إحدى أكبر الهجمات وأشدها فتكا على الإطلاق تنفذ في الصومال. ومع ذلك، للأسف، تلقى الشعب الصومالي رسائل التعازي والمواساة مجددا من أصدقائنا وشركائنا في أعقاب الهجوم القاتل الذي نفذ في مقديشو في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أودى بحياة أكثر من ٥٠ شخصا وجرح أكثر من ١٠٠. ونحن نعتقد أنه ينبغي لجزاءات مجلس الأمن أن تستهدف الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب، التي تستمر في تلقي الأسلحة والموارد من الخارج. وقد خلص فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا في تقريره فيما يتعلق بهجوم ١٤ تشرين الأول/أكتوبر إلى أنه؛

> ”في حين لا يوجد أي دليل يشير إلى أن السيارة المفخخة الكبيرة كانت تحتوي على متفجرات مصنوعة محليا، فإن صناعة قنبلة تزن ١٢٠٠ كيلوغرام من خلال تجميع المتفجرات التقليدية من مخلفات الحرب هو أمر يستلزم القيام بعملية لوجستية كبيرة؛ فعلى سبيل المثال، كان يتعين على حركة الشباب تجميع نحو ٦٠٠٠ قذيفة هاون من عيار ٦٠ ملم أو ١٩٠ من الألغام المضادة للدبابات من طراز TM-75)“. (S/2018/1002، الفقرة ٧٤).

فالجماعات الإرهابية من قبيل حركة الشباب لا تستخدم قنوات الاستيراد الرسمية. وبناء على ذلك، فإن مكافحتنا للإرهاب تظل أكثر صعوبة إذ أن كميات كبيرة من الأسلحة والموارد لا تزال تتدفق إلى الصومال بالرغم من الحظر. وقد استفادت

الجماعات الإرهابية في الصومال من الشبكات التجارية القائمة ومن قرب المسافة إلى الصومال عبر خليج عدن. وقد كان تأثير حرب اليمن على الصومال حادا بشكل خاص، إذ أننا غير قادرين على تأمين المناطق النائية الواقعة على طول الخط الساحلي والحدود. ولا يمكن وقف تدفق الأسلحة غير المشروعة والموارد إلى البلد، إلا باستهداف وتدمير الشبكات التي توفرها. ونطلب من شركائنا أن يساعدونا على تحسين قدراتنا في المراقبة الجوية والحدود والجمارك وإنفاذ القانون لمراقبة الحدود البرية والمنافذ البحرية والجوية الأخرى. إن مراقبة الحدود وحمايتها من مسؤولية حكومة الصومال الاتحادية.

ثالثا، إن بناء القاعدة العسكرية في بربرة يتحدى قرارات المجلس بشكل واضح، ويعمل على تقويض وحدة الصومال وسيادته وسلامته الإقليمية. وقد أشار فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا لعامين متتاليين إلى أن إنشاء القاعدة العسكرية في بربرة يشكل انتهاكا صارخا لحظر توريد الأسلحة المفروض على الصومال. ومع ذلك، يتواصل بناء القاعدة الأجنبية مع إفادة التقارير بأنها ستكتمل في عام ٢٠١٩، ويتواصل نقل المعدات العسكرية إليها. ونحن نسأل أعضاء المجلس من الغرض من نظام الجزاءات إذا كان مجلس الأمن يتجاهل انتهاك الدول الأعضاء لذلك النظام. ونتساءل عن قيمة قرارات المجلس إذا كانت سيادة الصومال ووحدته وسلامته الإقليمية تنتهك باستمرار على الملأ. لقد أصدر المجلس، خلال ربع القرن الأخير، عددا كبيرا من البيانات بشأن هذه المسألة، غير أن الوقت قد حان الآن لدعم تلك الكلمات بالإجراءات المناسبة وفق مسؤوليته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

رابعا، إن الخبرة في الموضوع وعملية الإبلاغ القائم على الأدلة يشكلان أفضل الممارسات التي يتعين استخدامها في مراقبة حظر الأمم المتحدة على توريد الأسلحة. غير أنه لا يبدو أن هذه الممارسات تستحق أن ينظر فيها اليوم. فقد ظل مقر فريق الرصد منذ اعتماد ولايته – بخلاف معظم أفرقة الخبراء المعنية بالجزاءات الموجودة على الأرض في البلدان التي ترصدها – في نيروبي، كينيا، بعيدا عن الصومال. ونتيجة لذلك، لا يخصص الفريق سوى ٢٠ في المائة من وقته ليكون موجودا في الصومال لرصد وتحليل الأحداث في البلد والتحقيق فيها. وعلى الرغم من أن عدد الخبراء يجعل الفريق المعني بالصومال أحد أكبر الأفرقة المعنية برصد نظم جزاءات الأمم المتحدة، فإن جودة تقاريره كانت متفاوتة بسبب ضيق الوقت الذي يقضيه الفريق في الميدان، علاوة على أن مستوى الخبرة التقنية والإقليمية موضع شك.

وعلاوة على ذلك، فإن فريق الرصد يحدد الذين يعملون من أجل الإصلاح كأهداف رئيسية للتحقيق. فقد استخدمت الاتهامات الكاذبة والدعاوى المستندة إلى أدلة ضعيفة والإشاعات والتظلمات السياسية جميعها لتقويض الجهود الصومالية. إن حكومة الصومال الاتحادية لن تتسامح مع تسمية الأفراد الصوماليين والمؤسسات والمنظمات الصومالية في التقرير مع قلة أو انعدام الأدلة لدعم تأكيدات التقرير. يشهد العديد من الأفراد والكيانات الذين يحاولون الاستثمار في الصومال وإعادة بنائه سمعتهم تدمر، أو على الأقل يشكك فيها، بشكل غير مسؤول أمام المجتمع الدولي، بالاستناد فقط إلى شائعات وتكهنات.

وعليه، فإننا نرحب بالتغيير في أسماء فريق الخبراء. ونوصي كذلك بأن ينقل مقر الفريق لتحسين اضطلاعه بالمهام الموكلة إليه. وعلاوة على ذلك، نوصي باختيار الخبراء من مجموعة أفراد بمستوى خبرة تقنية وإقليمية أعلى من سابقيهم عندما يتولى الفريق التحقيقات في الصومال مستقبلا.

ختاما، نشكر مجلس الأمن على دعمه الثابت لوحدة الصومال وتقدمه. فمكافحة الإرهاب ليست كفاحا صوماليا فحسب؛ بل هي كفاح إقليمي وعالمي، نتحد فيه جميعا لنتمكن

من مواجهة تهديداته المتغيرة باستمرار. ونشجع المجلس على النظر إلى ما يتجاوز حدود الصومال ويدعمنا في نهجنا الإقليمي تجاه التهديدات التي نواجهها. فذلك هو السبيل الوحيد الذي يمكننا أن نهزم به الإرهاب على نحو شامل ونبني سلاما دائما في الصومال وفي جميع أنحاء العالم.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جيبوتي.

السيد دواله (جيبوتي) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، تعرب جيبوتي عن عميق امتنانها لأعضاء مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لها لعرض آرائها بشأن النزاع الذي لم يحل على الحدود مع إريتريا وأسرى الحرب الـ ١٣ المتبقين الذين ما زالوا في عداد المفقودين. وكذلك تشكر السيد خيرت عمروف، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٥١ (١٩٩٢) بشأن الصومال، وتشيد بجهوده في الاستمرار بإيمان ومثابرة في تنفيذ ولايته. ونشيد، بطبيعة الحال، بالسفيرة كارين بيرس ممثلة المملكة المتحدة وفريقها على كل الجهود التي بذلوها في العملية المفضية إلى صياغة القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨) الذي اتخذ اليوم.

والأهم من ذلك، تعرب جيبوتي عن امتنانه لأعضاء المجلس على تأييدهم بالإجماع لشواغلها الأمنية المشروعة وتطلعاتها وأهدافها.

أولا، فيما يتعلق بالصومال، يثلج صدر جيبوتي التقدم المحرز في تنفيذ خريطة الطريق السياسية، وهيكل الأمن الوطني والخطة الانتقالية، وتؤيد الدعوة إلى التعجيل بهذه الجهود. ترحب جيبوتي باتخاذ القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال حتى أيار/مايو ٢٠١٩. إن استمرار الدور التمكيني لبعثة الاتحاد الأفريقي ودعمها أمر حيوي لتنفيذ الخطة الانتقالية، وتعزيز قدرات قوات الأمن الصومالية.

بيد أنها تلاحظ مع بالغ القلق أن حركة الشباب لا تزال تشكل خطرا يهدد السلام والأمن الدوليين في الصومال، كما يتضح من أحدث هجوم إرهابي في مقديشيو حيث قتل أو جرح عشرات الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال. وترتكب حركة الشباب بشكل روتيني الهجمات الإرهابية الفظيعة في الداخل والخارج، وتنفذ الاغتيالات السياسية المحددة الهدف. ولذلك من الملح تسريع الجهود الرامية إلى تنفيذ الهيكل الأمني الوطني، وينبغي لنا أن نباشر بصورة جماعية وبجدية، بجهد حقيقي لإضعاف حركة الشباب ودحرها.

ولا تزال جيبوتي ملتزمة بالسلام في الصومال وستواصل الإسهام بأي طريقة ممكنة. وفي هذا الصدد، أود أن أبلغ أعضاء مجلس الأمن بأن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، الذي ترأسه حاليا جيبوتي، سيقوم بزيارة ميدانية إلى الصومال يومي ٢٧ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وستتاح للمجلس الفرصة لجمع المعلومات مباشرة، وإجراء تحليل متعمق للحالة الأمنية في البلد. ولذلك سيتمكن من صياغة توصيات عملية المنحى بشأن سبل المضي قدما.

وفيما يتعلق بإريتريا، ترحب جيبوتي برفع الحظر المفروض على الأسلحة، وحظر السفر وتجميد الأصول والجزاءات المفروضة على البلد. وكما يعلم المجلس، تتمثل مصلحة جيبوتي العليا في ضمان تسوية دائمة وسلمية لجميع الخلافات الحدودية والإقليمية، وفقا للقانون الدولي. وأسفرت هذه الخلافات التي نشأت في ٢٠٠٨ إلى نزاع مسلح في تلك السنة، وظلت بلا حل وتشكل تهديدا لجيبوتي نفسها وللسلم والأمن الدوليين. وقد حاولت أطراف ثالثة إجراء مفاوضات مباشرة والقيام بالوساطة ولكنها أخفقت في إحراز تقدم كبير صوب التوصل إلى تسوية.

وقد دعت جيبوتي المجلس، بمساعدة من الأمين العام، إلى تيسير التوصل إلى اتفاق الطرفين على القيام طوعا بتقديم الخلافات الحدودية والإقليمية من أجل التسوية الكاملة والنهائية من جانب طرف ثالث محايد، مثل محكمة تحكيم دولية أو محكمة العدل الدولية، وفقا لأحكام المادة ٣٣ من ميثاق الأمم

المتحدة. إن ما تسعى إليه جيبوتي هي تدابير محايدة وتطلعية لمساعدة الطرفين في تسوية نزاعهما الذي طال أمده بالتوصية بوسائل تسوية من بين تلك المحددة في المادة ٣٣ وإنشاء آلية تؤدي إلى الاتفاق على تلك الوسائل.

وفي هذا الصدد، تؤكد جيبوتي مجددا على امتنانها لأعضاء المجلس على التأييد بالإجماع للقرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨)، الذي اعتمد للتو. إنه يشدد على أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين إريتريا وجيبوتي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة على الصعيد الإقليمي؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، بما يتفق مع القانون الدولي؛ ودعم تسوية هذه المسائل بحسن نية.

وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٣ من القرار، اجتمع رئيسا جيبوتي وإريتريا بجدة في ١٧ أيلول/سبتمبر، واتفقا على مواصلة الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات بين البلدين. وجيبوتي ملتزمة بتعميق الحوار والتفاوض بحسن نية مع إريتريا إلى أن يتم تحقيق حل سلمي بشأن جميع المسائل المعلقة. واستمرار الجمود ليس خيارا؛ نحن بحاجة إلى التعجيل بالعملية. وفي هذا الصدد، نرحب بالفقرة ٥٧ من القرار، التي تؤكد على أهمية استمرار مشاركة المجلس وتوجيهه ورقابته. وجيبوتي ملتزمة بالعمل مع إريتريا إلى أن يتوصل الطرفان إلى اتفاق كامل ونهائي بشأن الحدود البرية الدولية وسيادة جزيرة دميرة، والحدود البحرية وحالة أسرى الحرب.

وفيما يتعلق بأسرى الحرب، وهم ١٣ أسيرا، لا يزال مصيرهم مجهولا، ورهن الاحتجاز الإريتري. وكما ذكرنا من قبل في هذه القاعة، فإن إطلاق سراح أسرى الحرب المتبقين من قسوة الأسر يأتي في مقدمة شواغلنا. وسنواصل العمل بصورة مجدية مع إريتريا لتوضيح مصير أسرى الحرب المتبقين، وسنعمل بلا كلل لضمان عودتهم العاجلة. ونعرب عن الأمل في أن تكون أريتريا، بعد تسع سنوات من المماطلة بشأنهم، مستعدة في نهاية المطاف للامتثال لقرارات المجلس، وسوف تشارك بحسن نية بشأن مسألة المقاتلين الجيبوتيين المفقودين في القتال، على النحو المطلوب في الفقرة ٦ من القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨). لقد خولت حكومة جيبوتي المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين استعراض تاريخ كل أسرى الحرب الإريتريين المحتجزين في جيبوتي منذ اشتباكات عام ٢٠٠٨، وتقديم توصيات فيما يتعلق بوضعهم وحاجتهم إلى الحماية.

وأخيرا، ترحب جيبوتي بآلية تقديم التقارير، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٥٧. ونحن نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيعرض على المجلس في موعد أقصاه ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٩. وفي الواقع، يمكن إحراز التقدم، بل يمكن أن يتم على وجه السرعة، إذا كان هناك التزام بالعملية من جانب الدول المتنازعة.

تكلم بالفرنسية

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد استعداد جيبوتي للإسهام في تعزيز علاقات حسن الجوار فيما بين بلدان المنطقة. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لضمان أن الاستعارة التي كثيرا ما نستخدمها لوصف الدينامية الحالية في المنطقة – ”رياح السلام التي تهب في القرن الأفريقي“ – ليس مجرد شعار فارغ أو كليشيه، أو في أحسن الأحوال شعار برّاق بدون أساس ملموس وحقيقي في الواقع. يجب أن يكون السلام في المنطقة شامل وجامع ويولد قوة تحويلية نأمل في أن تمكن البلدان في منطقة القرن الأفريقي من بلوغ إمكاناتها الاقتصادية لصالح الشعوب التي تعيش هناك.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إريتريا.

السيد جورجيو (إريتريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ الصين على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد سعى وفد إريتريا طيلة السنوات التسع الماضية في مناشداته أمام المجلس إلى وضع حد للتدابير العقابية المفروضة على شعب إريتريا بلا مبرر. وتم في نهاية المطاف تحقيق الدعوة إلى العدالة التي طال انتظارها من خلال اتخاذ المجلس بالإجماع القرار ٢٤٤٤ (٢٠١٨).

وسيمثل رفع الجزاءات نهاية فترة صعبة بالنسبة لإريتريا والمنطقة. لقد كان لإجراءات المجلس وحالات تقاعسه عواقب ضارة على شعب إريتريا والقرن الأفريقي، مما أسفر عن عقدين من الفرص الضائعة لتحقيق السلام والتقدم الاجتماعي – الاقتصادي.

وفي هذا اليوم التاريخي، فإنني بكل تواضع أهنئ شعب إريتريا، الذي تحمل ضغوطا خارجية مستمرة تهدف إلى تشويه تاريخه البطولي وإحباط رؤيته لتحقيق السلام الدائم والتقدم الاقتصادي في القرن الأفريقي. ولن يلتفت الإريتريون إلى الوراء، وهم ليس بناقمين. ولئن كانوا مدركين للدروس التاريخية المستقاة من العقدين الماضيين، فإنهم مصممون على إيجاد دولة سلمية ومزدهرة وتستحق التضحية التي قدمت على مدى أكثر من سبعة عقود لبناء بلد يعمه الوئام والسلام والثقة.

إن الإريتريين في غاية السرور لأنهم شهدت التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا. وإريتريا، بوصفها دولة، ملتزمة بالعمل مع جميع جيرانها، بما في ذلك جيبوتي، وتوطيد المكاسب التي تحققت منذ التقارب التاريخي بين إريتريا وإثيوبيا، واتفاق السلام والصداقة والتعاون الشامل بين إثيوبيا وإريتريا، والاتفاق الثلاثي للتعاون بين الصومال وإريتريا، وإثيوبيا، مما يشكل بداية الفجر الجديد. وتود إريتريا أن تغتنم هذه الفرصة لتوجيه الشكر إلى إثيوبيا والصومال اللتين دعتا إلى الرفع الفوري للجزاءات، عل موقفهما الشجاع.

ولئن كنا نعتز بقدرة المنطقة على حل النزاعات المتعنتة بسرعة غير مسبوقة، فإننا لا نشعر بالرضا. إذ تسلّم إريتريا بأنه تنتظرنا مهمة أكثر صعوبة وتعقيدا. والبلد عاقد العزم على مضاعفة جهوده والعمل عن كثب مع البلدان المجاورة لبناء منطقة متصالحة مع نفسها وتلبي رغبة وطموح كل رجل وامرأة وطفل بحياة كريمة.

وترحب إريتريا بالتمنيات الطيبة والتشجيع من المجتمع الدولي وتثني على استعداده لإظهاره الدعم لهذه الحقبة الجديدة. بيد أن المنطقة تحتاج إلى أكثر من النوايا الحسنة، إنها تحتاج إلى فهم النهج من جانب المجتمع الدولي، وحرية رسم السياسات في المستقبل على أساس التاريخ والثقافة والمصالح المشتركة لشعوب المنطقة.

وفي الختام، أشكر جميع الذين دافعوا عن رفع الجزاءات المفروضة على شعب إريتريا وأيدوا رفعها. أود أيضا أن أشكر كازاخستان، بصفتها رئيسا، والمملكة المتحدة، بصفتها قائمة على الصياغة، على الحوار البناء الذي أجريتاه مع وفد بلدي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠ .